اقتصاد الهدر بين جيلين من المدارس : مستقبل العراق 2050.

د. مظهر محمد صالح

13 تموز 2026

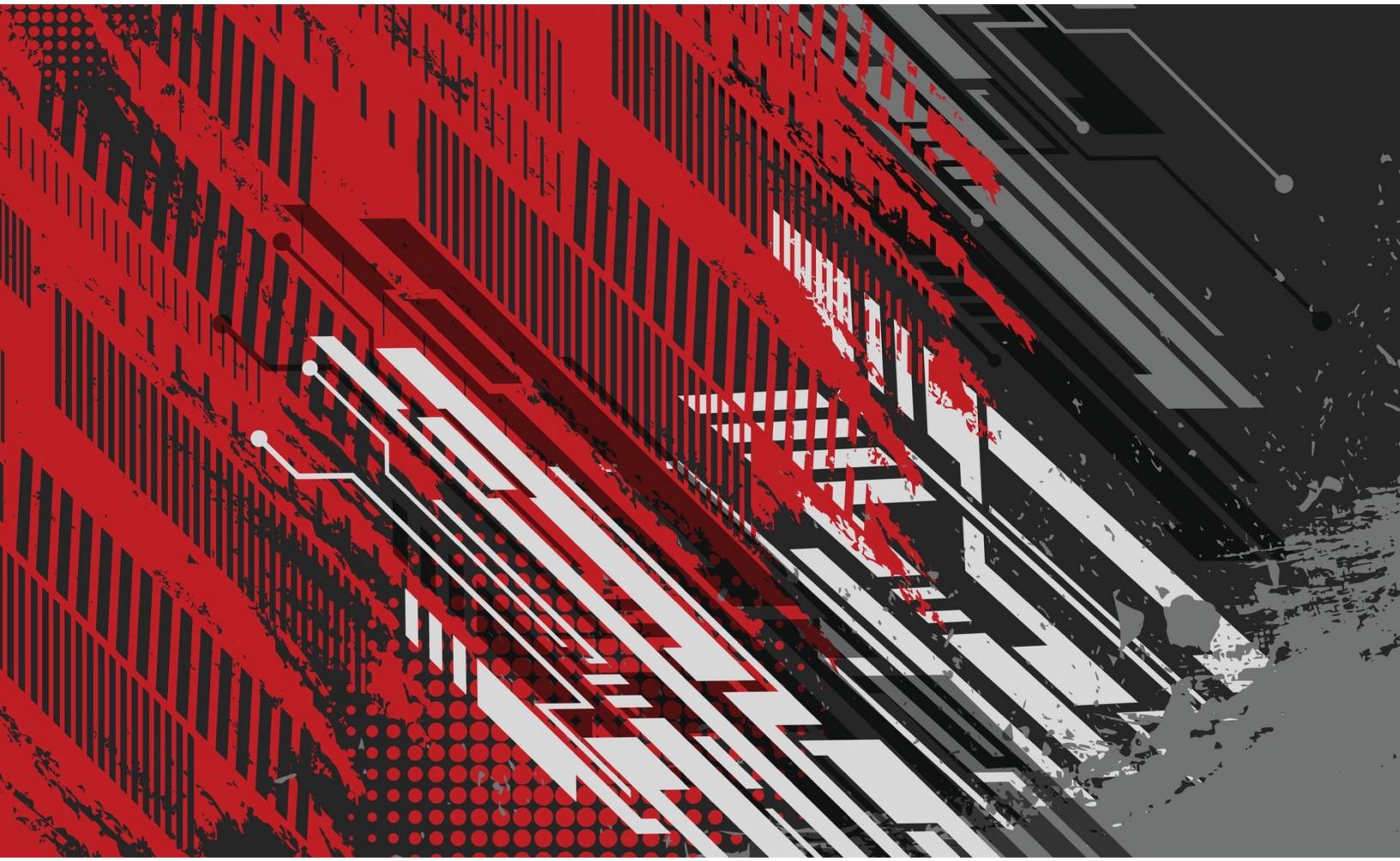

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

اقتصاد الهدر بين جيلين من المدارس : مستقبل العراق 2050.

مدخل مفاهيمي:

في تاريخ الفكر الاقتصادي، ظل مفهوم الهدر علامة فارقة تكشف عن عمق الأزمة في إدارة الموارد، وعن التوتر بين النظرية والواقع. فمن بين جيلٍ أول من الاقتصاديين الكلاسيكيين والرواد الذين رأوا في فائض الإنتاج أو البطالة أو الاستهلاك التظاهري صورةً للهدر، إلى جيلٍ لاحق من المدارس النقدية والليبرالية التي ربطت الهدر بسوء الإدارة وتدخل الدولة غير الفعّال. ليتجلى هذا المفهوم كمرآة لصراعٍ بين رؤيتين: رؤية ترى الهدر نتيجةً لبنية النظام نفسه، وأخرى تعتبره خللاً في آليات التطبيق والسياسات.
إن دراسة اقتصاد الهدر Waste Economy بين هذين الجيلين ليست مجرد مقارنة تاريخية، بل هي محاولة لفهم كيف يتحول (فائض الثروة) إلى (نقصٍ في العدالة)وكيف يصبح الإسراف أو سوء التخطيط معضلةً وجودية تمس هوية المجتمعات وقدرتها على بناء مستقبل متوازن.

ان اقتصاد الهدر في جوهره، هو ليس مجرد معادلة أرقام أو حسابات فائضٍ ونقص، بل هو سؤال فلسفي عن معنى الوجود في عالمٍ يستهلك أكثر مما ينتج، ويهدر أكثر مما يبني. فالاقتصاديون الأوائل من كارل ماركس إلى فيبلن، قرأوا الهدر كعلامة على خللٍ في البنية الاجتماعية، حيث يتحول الترف والاستهلاك التظاهري إلى لغةٍ للهيمنة والاغتراب. أما الجيل اللاحق من المدارس الاقتصادية، فقد أعاد صياغة الهدر في إطار السياسات والإدارة، معتبرًا أن سوء التخطيط أو الإفراط في تدخل الدولة هو ما يبدد الموارد ويعطل التنمية.
فالهدر ، ليس مجرد فائضٍ ضائع أو موارد مبدّدة، بل هو سؤال فلسفي عن معنى العدالة في الاقتصاد، وعن قدرة الإنسان على أن يحوّل ثروته إلى قيمة لا إلى فراغ. فمن بين الجيل الأول من المفكرين الاقتصاديين الذين رأوا في الاستهلاك التظاهري والبطالة المقنّعة انعكاسًا لخللٍ في البنية الاجتماعية، إلى جيلٍ لاحق من المدارس النقدية والليبرالية التي فسّرت الهدر بوصفه سوء إدارة أو إفراطًا في تدخل الدولة، ظلّ المفهوم يتأرجح بين تفسيرٍ بنيوي يُحمّل النظام نفسه مسؤولية الإسراف، وتفسيرٍ وظيفي يُحمّل السياسات والقرارات عبء الفشل.

لكن خلف هذه الجدلية الاقتصادية يكمن سؤال فلسفي أعمق: لماذا يتحوّل فائض الثروة إلى نقصٍ في العدالة؟ ولماذا يصبح الإسراف علامةً على هشاشة المعنى بدلًا من قوّة الوجود؟
إن اقتصاد الهدر في بلادنا حين يُقرأ بين جيلين من المدارس الاقتصادية، يكشف عن مسار الإنسان وهو يواجه ذاته : بين رغبةٍ لا تنتهي وحاجةٍ لا تُلبّى، بين إنتاجٍ يتكاثر واستهلاكٍ يبتلع، وبين حلمٍ بالوفرة وواقعٍ من الندرة.

بهذا المعنى، يصبح الهدر ليس فقط قضية اقتصادية، بل مرآةً فلسفية تعكس مأزق الحضارة الحديثة: هل نحن قادرون على تحويل (فائضنا إلى عدلٍ ومعنى) أم أننا محكومون بأن نظل أسرى دورة الإسراف والندم؟ انه سؤال لابد من ان تجيب عليه : رؤية او مستقبل العراق 2050 والتي عبر عنها المفكر الاستراتيجي الدكتور عقيل الخزعلي في معرض افكاره ، نحو التنمية والمستقبل عبر مساهمته التي نشرها حول الرؤية الوطنية الاستراتيجية: العراق 2050 ، والتي جوهرها - دولة ذكية، سيادتها مستقلة، اقتصادها تنموي متوازن مستقر مرن مستدام، تحتل ريادة إقليمية دولية. كما ان مرتكزات الرؤية تذهب صوب :الاستقلال والسيادة الناجزة ، المرونة ، والتكيف، والتحول. كذلك التموضع الجيوسياسي المؤثر، وحكومة رشيدة ذكية ،والمواطنة الفاعلة والاقتصاد المعرفي والتنمية العادلة المستدامة.

وعلى صعيد مراحل التنفيذ ، تنطلق الرؤية من مرحلة (التحصين) لاعادة بناء الدولة من الداخل - تنمية شاملة لتمتد بين السنوات 2025-2030 ثم مرحلة (التمكين) التي تنصرف نحو بناء الاقتصاد الذكي والمؤسسات المرنة ، وتمتد بين السنوات 2030-2040 .
واخيرا ،مرحلة (الصعود) حيث تمثل التموضع الاقليمي والعالمي للعراق وتمتد بين السنوات 2040-2050.

الهدر جسرًا بين الاقتصاد والفلسفة : صراع بين جيلين من المفكرين.
يعكس الهدر من جهة ، اختلال التوازن بين الحاجة والرغبة، وبين الإنتاج والاستهلاك. ومن جهة أخرى ، يطرح سؤالًا وجوديًا عن العدالة والمعنى، عن كيف يمكن للثروة أن تتحول إلى فراغ، وللازدهار أن يولّد هشاشة. إن قراءة اقتصاد الهدر بين جيلين من المدارس الاقتصادية هي في حقيقتها قراءة لمسار الإنسان وهو يواجه ذاته: هل يملك القدرة على تحويل فائضه إلى عدل، أم أنه محكوم بأن يظل أسيراً لدورة الإسراف والندم؟

أ- الجيل الأول من الاقتصاديين وإسهاماتهم النظرية في تفسير اقتصاد الهدر.
على الرغم من أن مفهوم "اقتصاد الهدر" لم يتبلور بوصفه حقلاً مستقلاً في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والحديث المبكر، فإن العديد من الاقتصاديين أسهموا في بناء الأسس النظرية لفهم مظاهر الهدر الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحليلهم لعمليات الإنتاج والاستهلاك وتخصيص الموارد. وقد تناول هؤلاء المفكرون قضايا الفائض الإنتاجي، والاستهلاك غير الرشيد، وتعطل الموارد البشرية، وعدم كفاءة الإدارة الحكومية، وهي جميعها تشكل ركائز أساسية في الدراسات المعاصرة لاقتصاد الهدر ، وفي مقدمتهم:

أولاً: كارل ماركس وفائض الإنتاج.
يُعد كارل ماركس (1818–1883) Karl Marx من أوائل المفكرين الذين تناولوا مسألة الهدر في إطار نقده للنظام الرأسمالي. ففي كتابه "رأس المال" رأى أن السعي المستمر نحو تعظيم الربح يؤدي إلى إنتاج كميات تفوق القدرة الشرائية للمجتمع، مما يفضي إلى أزمات دورية تتمثل في تراكم السلع غير المباعة وتعطل المصانع وارتفاع معدلات البطالة. ومن هذا المنظور يمثل فائض الإنتاج شكلاً من أشكال الهدر الاقتصادي والاجتماعي، إذ تُهدر الموارد المادية والبشرية نتيجة اختلال العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك. كما اعتبر ماركس أن الرأسمالية تنتج تناقضات داخلية تؤدي إلى سوء استخدام الموارد المتاحة بدلاً من توجيهها نحو تلبية الحاجات الاجتماعية الفعلية.

ثانياً: ثورستين فبلن والاستهلاك التظاهري.
قدم ثورستين فبلنThorstein Bunde Veblen(1857–1929) إسهاماً مهماً في تفسير الهدر من خلال كتابه "نظرية الطبقة المترفة" الصادر عام 1899. فقد طرح مفهوم "الاستهلاك التظاهري" الذي يشير إلى إنفاق الأفراد على السلع والخدمات بهدف إظهار المكانة الاجتماعية أكثر من تلبية الحاجات الحقيقية. ويرى فبلن أن هذا النمط من الاستهلاك يولد هدراً اقتصادياً واسعاً نتيجة توجيه الموارد نحو إنتاج سلع ذات قيمة رمزية واستعراضية بدلاً من توظيفها في أنشطة إنتاجية أكثر نفعاً للمجتمع. وقد شكلت أفكاره أساساً مهماً لفهم العلاقة بين الثقافة الاستهلاكية الحديثة والهدر في الموارد.

ثالثاً: جون ماينارد كينز وهدر الموارد الإنتاجية.

ركز جون ماينارد كينزJohn Maynard Keyne (1883–1946) في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" (1936) على مشكلة البطالة والركود الاقتصادي بوصفهما دليلاً على عدم الاستخدام الكامل للموارد المتاحة. واعتبر أن الاقتصاد قد يستقر عند مستويات منخفضة من التشغيل نتيجة ضعف الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تعطيل العمالة والطاقة الإنتاجية. ومن منظور اقتصاد الهدر، تمثل البطالة أحد أبرز أشكال الهدر الاقتصادي لأنها تعني عدم استثمار رأس المال البشري المتاح، كما يعكس الركود هدراً في القدرات الإنتاجية للمجتمع. لذلك دعا كينز إلى تدخل الدولة عبر السياسات المالية والنقدية لتحفيز الطلب وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

رابعاً: ميلتون فريدمان والهدر الناتج عن التدخل الحكومي.

تناول ميلتون فريدمان Milton Friedman (1912–2006) قضية الهدر من زاوية مختلفة، حيث ركز على كفاءة الأسواق وآثار التدخل الحكومي. ففي كتابه "الرأسمالية والحرية" (1962) انتقد التوسع في الإنفاق الحكومي والبيروقراطية الإدارية، معتبراً أن العديد من البرامج الحكومية تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وارتفاع التكاليف وانخفاض الكفاءة الاقتصادية. ويرى فريدمان أن الأسواق التنافسية أكثر قدرة على توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية ، بينما يؤدي التدخل الحكومي غير الفعال إلى أشكال متعددة من الهدر المالي والإداري.
في ضوء ما تقدم ، يتضح أن الجيل الأول من الاقتصاديين الذين تناولوا قضايا ترتبط باقتصاد الهدر قد قدم رؤى متنوعة ومتكاملة لفهم الظاهرة. فقد ركز ماركس على هدر الموارد الناتج عن فائض الإنتاج وأزمات الرأسمالية، بينما أوضح فبلن دور الاستهلاك التظاهري في تبديد الموارد. أما كينز فقد أبرز البطالة والركود بوصفهما هدراً للطاقات البشرية والإنتاجية، في حين تناول فريدمان الهدر الناجم عن ضعف كفاءة التدخل الحكومي. وقد أسهمت هذه الأفكار مجتمعة في تأسيس الإطار النظري الذي تستند إليه الدراسات المعاصرة في تحليل اقتصاد الهدر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ب -الجيل الثاني (او النظريات الحديثة المفسرة لاقتصاد الهدر).

مع تطور الفكر الاقتصادي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت مجموعة من النظريات التي فسرت الهدر الاقتصادي من زوايا مؤسسية وإدارية وسلوكية مختلفة. وقد انتقلت هذه النظريات من التركيز على الإنتاج والاستهلاك إلى دراسة كفاءة المؤسسات والحوافز وآليات اتخاذ القرار، مما أتاح فهماً أعمق لأسباب الهدر في القطاعين العام والخاص ، وفي مقدمة تلك النظريات:

أولاً: نظرية الخيار العام (Public Choice Theory)

ترتبط نظرية الخيار العام بأعمال James M. Buchanan وGordon Tullock، وتنطلق من تطبيق أدوات التحليل الاقتصادي على السلوك السياسي وصنع القرار الحكومي. وترى النظرية أن المسؤولين الحكوميين والبيروقراطيين يتصرفون وفق مصالحهم الشخصية كما يفعل الأفراد في الأسواق.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن ينشأ الهدر نتيجة سعي المسؤولين إلى تعظيم موازنات مؤسساتهم أو تحقيق مكاسب سياسية وانتخابية على حساب الكفاءة الاقتصادية. وتفسر النظرية العديد من مظاهر الهدر في الإنفاق العام، وتضخم الأجهزة الحكومية، وضعف الرقابة على الموارد العامة.

ثانياً: نظرية الكفاءة(X-Efficiency Theory) X
طرح Harvey Leibenstein هذه النظرية عام 1966، منتقداً الافتراض التقليدي بأن المؤسسات تعمل دائماً بأقصى درجات الكفاءة.

وتشير الكفاءة X إلى الفجوة بين الأداء الفعلي والأداء الممكن تحقيقه عند الاستخدام الأمثل للموارد. وينشأ الهدر وفقاً لهذه النظرية بسبب ضعف الحوافز، والبيروقراطية، وانخفاض الرقابة الإدارية، وضعف المنافسة. ولذلك فإن جزءاً كبيراً من الهدر لايعود إلى نقص الموارد بل إلى سوء استغلالها.

ثالثاً: نظرية مرض التكلفة (Cost Disease Theory)
قدم William J. Baumol هذه النظرية في ستينيات القرن العشرين لتفسير الارتفاع المستمر في تكاليف بعض القطاعات الخدمية.
ويرى بومول أن قطاعات مثل التعليم والصحة والإدارة العامة لا تستطيع زيادة إنتاجيتها بنفس معدل القطاعات الصناعية، ومع ذلك ترتفع فيها الأجور بالتوازي مع الاقتصاد ككل. وينتج عن ذلك ارتفاع مستمر في التكاليف دون زيادة مقابلة في الإنتاجية، مما يؤدي إلى ضغوط مالية قد تُفسر على أنها شكل من أشكال الهدر أو الاستخدام غير الكفء للموارد العامة.

رابعاً: النظرية المؤسسية الجديدة
ترتبط هذه النظرية بشكل أساسي بأعمال Douglass C. North الذي ركز على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تحديد الأداء الاقتصادي.

ويرى نورث أن الهدر الاقتصادي لا ينتج فقط عن سوء تخصيص الموارد، بل عن ضعف القواعد والمؤسسات التي تنظم النشاط الاقتصادي. فكلما كانت المؤسسات غير فعالة ارتفعت تكاليف المعاملات، وزادت فرص الفساد، وتراجعت كفاءة استخدام الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى هدر اقتصادي واسع النطاق.

خامساً: نظرية تكاليف المعاملات.
طوّر Ronald Coase ثم Oliver Williamson هذا الاتجاه النظري، حيث أكدا أن عمليات التبادل الاقتصادي تتطلب تكاليف للبحث والتفاوض والرقابة والتنفيذ.
وعندما تكون هذه التكاليف مرتفعة نتيجة ضعف المؤسسات أو الإجراءات المعقدة، فإنها تؤدي إلى استنزاف الموارد وتقليل الكفاءة الاقتصادية، وهو ما يمثل أحد أشكال الهدر المؤسسي.

سادساً: نظرية الوكالة (Agency Theory)

ترتبط هذه النظرية بأعمال Michael Jensen و .William Meckling
وتفسر النظرية الهدر الناتج عن تعارض المصالح بين المالكين أو المواطنين من جهة، والوكلاء أو المديرين أو المسؤولين الحكوميين من جهة أخرى. وعندما تغيب آليات الرقابة والمساءلة، قد يستخدم الوكلاء الموارد لتحقيق مصالحهم الخاصة بدلاً من تحقيق الأهداف العامة، مما يؤدي إلى سوء استخدام الموارد وارتفاع مستويات الهدر.

سابعاً: نظرية البحث عن الريع (Rent-Seeking Theory)

قدم هذا المفهوم Gordon Tullock وطوّرته Anne Krueger.

وتشير النظرية إلى أن الأفراد أو الجماعات قد يوجهون موارد كبيرة للحصول على امتيازات أو احتكارات أو منافع سياسية بدلاً من توجيهها إلى أنشطة إنتاجية. ويؤدي هذا السلوك إلى هدر اقتصادي يتمثل في استنزاف الموارد دون خلق قيمة مضافة حقيقية للمجتمع.

ج - الاستنتاج النظري للهدر بين الجيلين.

تكشف هذه النظريات أن الهدر الاقتصادي هو ظاهرة متعددة الأبعاد، إذ قد ينشأ من:

-اختلالات الإنتاج والاستهلاك (ماركس وفبلن).
-تعطيل الموارد الإنتاجية (كينز).
-التدخل الحكومي غير الكفء (فريدمان والخيار العام).
-ضعف الكفاءة الإدارية (ليبنشتاين).
-ارتفاع التكاليف الهيكلية للخدمات العامة (بومول).
-قصور المؤسسات والقواعد التنظيمية (نورث).
-ارتفاع تكاليف المعاملات (كوز ووليامسون).
-تعارض المصالح وضعف الحوكمة (نظرية الوكالة).
-السعي وراء الامتيازات والريع الاقتصادي (تولوك وكروغر).

وبذلك يتكون إطار نظري متكامل يفسر اقتصاد الهدر من الجوانب الاقتصادية والسلوكية والمؤسسية والإدارية، وهو ما يجعله مناسباً للدراسات المعاصرة المتعلقة بكفاءة الإنفاق العام والحوكمة.

اقتصاد الهدر في البلدان الريعية.

يُقصد بالاقتصاد الريعي ، ذلك الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة بصورة أساسية على إيرادات الموارد الطبيعية ، ولا سيما النفط والغاز، بدلاً من اعتمادها على الضرائب والإنتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وتظهر مشكلة "اقتصاد الهدر" عندما تُستخدم هذه الإيرادات في الإنفاق الاستهلاكي والتوزيع السياسي أكثر من استخدامها في بناء أصول ومنشآت ومنظومات إنتاجية مستدامة ، ومن امثلة ذلك:

أولاً: التضخم الوظيفي في القطاع الحكومي.

تلجأ العديد من الدول الريعية إلى التوسع في التوظيف الحكومي لمعالجة البطالة أو لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ، لتحصد من خلال ذلك :

-زيادة أعداد الموظفين دون حاجة فعلية.
-انخفاض الإنتاجية.
-تضخم فاتورة الرواتب.
-استنزاف جزء كبير من الإيرادات النفطية في النفقات الجارية.

وبمرور الوقت تصبح الرواتب التزاماً دائماً حتى عند انخفاض أسعار النفط وتآكل الريع.

ثانياً: الدعم الشامل وغير الموجه.

تقدم الدولة دعماً واسعاً للطاقة والكهرباء والمياه والسلع الأساسية، وهنا تترتب الآثار الاتية:
-زيادة الاستهلاك غير الرشيد.
-الهدر في الموارد الطبيعية.
-استفادة الفئات الميسورة أكثر من الفئات الفقيرة أحياناً.
-ارتفاع كلفة الدعم على الموازنة العامة .
وفي كثير من الحالات يتحول الدعم من أداة حماية اجتماعية إلى مصدر للهدر الاقتصادي.

ثالثاً: المشاريع منخفضة الجدوى الاقتصادية.
تُنفذ أحياناً مشاريع ضخمة بدوافع سياسية أو إعلامية أو لأسباب تتعلق بالمكانة، دون دراسة جدوى دقيقة ، ومن الامثلة على ذلك:
-مدن جديدة لا تجذب السكان.
-مجمعات صناعية متوقفة.
-منشآت رياضية أو سياحية غير مستغلة.
-بنى تحتية تتجاوز الحاجة الفعلية.
فتتحول الأموال المستثمرة إلى أصول ضعيفة العائد.

رابعاً: الفساد وضعف الحوكمة.

كلما زادت الإيرادات السهلة وضعفت الرقابة، ارتفعت احتمالات الهدر والفساد ، ومن أبرز مظاهرها:
-عقود مبالغ في قيمتها.
-مشاريع متلكئة.
-تعدد الوسطاء والمقاولين.
-إنفاق خارج الأولويات التنموية.
والنتيجة هي انخفاض كفاءة كل دولار يتم إنفاقه.

خامساً: إضعاف القطاع الخاص.

يؤدي الإنفاق الحكومي الكبير إلى تراجع دور القطاع الخاص المنتج.
كيف يحدث ذلك؟
-يفضل المواطن الوظيفة الحكومية على العمل المنتج.
-ترتفع كلفة العمل في القطاع الخاص.
-يزداد الاعتماد على الاستيراد.
-تتراجع المنافسة والإبداع.
وهنا تظهر ظاهرة "المرض الهولندي" التي تجعل الاقتصاد أقل تنوعاً وأكثر اعتماداً على المورد الريعي.

سادساً: هدر رأس المال البشري.
فالهدر لا يقتصر هنا على المال فقط ، بل يشمل الإنسان أيضاً ، ومن مظاهرِهِ:
-تعليم لا يتوافق مع احتياجات السوق.
-بطالة الخريجين.
-هجرة الكفاءات.
-ضعف البحث العلمي والابتكار.
وبذلك تفقد الدولة أهم أصولها التنموية طويلة الأجل.

سابعاً: هدر الفرص التنموية.
قد يكون أكبر أشكال الهدر هو ضياع الفرص.
فلو تم استثمار جزء من العائدات النفطية في:
-الصناعة.
-الزراعة الحديثة.
-التكنولوجيا.
-الخدمات اللوجستية.
-الاقتصاد الرقمي.

لأصبحت هذه القطاعات مصادر دخل بديلة ومستدامة تؤدي الى فك احادية الاقتصاد وتنويعه.
لكن الاعتماد المستمر على النفط يؤجل هذا التحول ويؤدي إلى فقدان فرص النمو.

ثامناً: هدر الوقت الاقتصادي.
يُلحظ ان البيروقراطية والروتين يستهلكان موارد ضخمة دون أن يظهرا في الحسابات المالية، ومن امثلة ذلك :
-تأخير التراخيص الممنوحة للاعمال والتعاقدات.
-بطء تنفيذ المشاريع.
-تعقيد الإجراءات الإدارية.
-تضارب الصلاحيات بين المؤسسات.
والنتيجة هي ضياع فرص استثمارية كان يمكن أن تخلق وظائف ونمواً اقتصادياً.

تاسعاً: هدر الأجيال القادمة.

ان المورد الطبيعي ثروة ناضبة ، وعندما تُستهلك الإيرادات بالكامل في الإنفاق الجاري، فإن الأجيال القادمة لا ترث أصولاً إنتاجية أو صناديق سيادية كافية. لذلك تعتمد الدول الناجحة على:
-الصناديق السيادية.
-الادخار طويل الأجل.
-الاستثمار العالمي.
-تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية منتجة.

عاشراً: هدر الثقة والمؤسسات.
عندما لا تنعكس الثروة على مستوى الخدمات وجودة الحياة، تتراجع الثقة بالمؤسسات ، لتترتب على ذلك
-توسع الاقتصاد غير الرسمي.
-ضعف الامتثال للقوانين.
-تراجع المشاركة الاقتصادية.
-زيادة الشعور بعدم العدالة.
وهذا النوع من الهدر يصعب إصلاحه لأنه يتعلق برأس المال الاجتماعي للدولة.

وبناء على ماتقدم ، نستخلص ان اقتصاد الهدر في البلدان الريعية هو ليس مجرد إنفاق مرتفع أو إسراف مالي، بل هو ضعف في تحويل الثروة الطبيعية المؤقتة إلى ثروة إنتاجية دائمة. فالمشكلة الحقيقية لا تكمن في حجم الإيرادات، وإنما في كيفية إدارتها وتوجيهها. وكلما نجحت الدولة في تحويل الريع إلى استثمار وإنتاج ومعرفة وأصول طويلة الأجل، كلما تراجعت مظاهر الهدر وازدادت فرص التنمية المستدامة

آليات الانتقال من الهدر الى الانتاج في الاقتصادات الريعية (الشراكة بين الدولة والسوق)

أ - في ضوء الأدبيات الاقتصادية المؤسسية ونظرية الاقتصاد السياسي، يمكن توصيف اقتصاديات الهدر في البلدان الريعية و من بينها العراق ، بأنها حالة بنيوية مزمنة تنشأ عن تفاعل ثلاث دوائر مترابطة:

الدائرة الاولى : ضعف الكفاءة التنظيمية داخل المؤسسات العامة ، ويظهر ذلك في ضعف نظم التخطيط والمتابعة، وتدني كفاءة إدارة المشاريع العامة، وتعدد مراكز القرار، وغياب معايير الأداء المبنية على النتائج، ما يؤدي إلى فجوة بين حجم الإنفاق العام ومستوى المخرجات الفعلية.

الدائرة الثانية : التشوهات السياسية في تخصيص الموارد (اقتصاد الاختيار العام) حيث تتأثر قرارات الإنفاق والتوظيف والاستثمار باعتبارات سياسية وانتخابية أكثر من كونها اعتبارات كفاءة اقتصادية، مما يؤدي إلى توسع الإنفاق الجاري على حساب الاستثمار المنتج، وتضخم الجهاز الإداري للدولة بوصفه أداة استيعاب اجتماعي–سياسي ، وهو مايطلق عليها بالوهم المالي.

الدائرة الثالثة : ضعف البنية المؤسسية والحوكمة،
ويتمثل في محدودية فعالية الرقابة المالية ، وضعف استقلالية المؤسسات الرقابية، وتداخل الصلاحيات بين المستويات الاتحادية والمحلية، فضلاً عن قصور في أنظمة الشفافية والمساءلة، وهو ما يخلق بيئة خصبة للهدر وسوء تخصيص الموارد.
ويعني ذلك أن الهدر ليس ظاهرة ظرفية أو مالية فقط، بل هو نتيجة بنية حوكمة غير مكتملة.
وفي ضوء دلالات الشراكة بين الدولة والسوق
في ضوء تشخيص الاطر الثلاثة في وصف الهدر ، فان ذلك يعني انه لا يمكن بناء سياسة اقتصادية فعالة على أساس المفاضلة بين الدولة والسوق، بل على أساس الشراكة التكاملية بينهما، بما يحقق تقليل الهدر وتعظيم القيمة الاقتصادية.

اذ تضطلع الدولة بدور التنظيم والرقابة وضمان الشفافية والاستقرار المؤسسي، إضافة إلى فرض الالتزام الضريبي وسيادة القانون .ويضطلع القطاع الخاص بدور المحرك الأساسي للاستثمار، وخلق فرص العمل، ورفع الإنتاجية، وتحقيق الابتكار.
وعليه فان أولويات الدولة في الشراكة مع القطاع الخاص للحد من اقتصاديات الهدر، فان ذلك يقتضي استراتيجية تقليل الهدر الاقتصادي باعتماد حزمة من الأولويات، أبرزها:

-تعزيز الشفافية الضريبية والانضباط المالي
-الانتقال من التوظيف الريعي إلى التشغيل المنتج
-تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية والتأمينات للعاملين
-توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار المنتج بدلاً من التوسع التشغيلي
-رفع كفاءة المؤسسات الحكومية وتقليل البيروقراطية والهدر الإداري.

وبناء على ذلك فان الهدف الاستراتيجي يتمثل في تحويل الاقتصاد من نموذج ريعي توزيعي إلى نموذج إنتاجي متنوع يقوم على الشراكة الفاعلة بين الدولة والسوق (عبر سوق اجتماعي) عالي التكامل يؤطره قانون يتم تشريعه وعده دستورا اقتصاديا لبناء مستقبل البلاد الاقتصادي .
لذافإن خط الشروع في تقييم الأداء الاقتصادي لا ينبغي أن يقتصر على حجم الإنفاق أو عدد المشاريع، بل على مدى قدرة السياسات العامة على تقليل الهدر الهيكلي وتحويل الموارد إلى قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ب-الهدف الاستراتيجي للتحول الاقتصادي.
كما بينا انفاً ، فأن اقتصاديات الهدر في البلدان الريعية لاتفهم بوصفها ظاهرة مالية ظرفية، بل بكونها نتاجًا لبنية حوكمة غير مكتملة داخل اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة.
وبهذا يتمثل الهدف الاستراتيجي في العراق في الانتقال التدريجي من نموذج اقتصادي ريعي توزيعي إلى نموذج اقتصادي إنتاجي متنوع قائم على الكفاءة المؤسسية والشراكة الفاعلة بين الدولة والسوق.
وفي هذا السياق، لا يُقاس نجاح السياسة الاقتصادية فقط بحجم الإنفاق العام أو عدد المشاريع المنفذة، بل يُقاس بمدى:
-تقليص الهدر الهيكلي في الموارد العامة.
-رفع كفاءة تخصيص الإنفاق.
-زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي.
-تعزيز القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.
-وتحقيق استدامة مالية تقلل من هشاشة الاقتصاد أمام صدمات أسعار النفط.

المقدمة الفكرية والإطار النظري لمستقبل العراق 2050.

أولًا ـ المقدمة الفكرية:
تنطلق رؤية مستقبل العراق 2050 من سؤال جوهري يتجاوز الاقتصاد بوصفه أرقامًا وموازنات، إلى الاقتصاد بوصفه نظامًا اجتماعيًا لتوزيع القوة والفرص والموارد.

ولكن يبقى التساؤل .. كيف يمكن لدولة ريعية غنية بالموارد الطبيعية لكنها مثقلة بالهدر المؤسسي أن تتحول إلى دولة إنتاجية قادرة على توليد القيمة بدل توزيع الريع؟

في هذا السياق، لا تُفهم أزمة العراق على أنها نقص في الموارد، بل على أنها أزمة في تحويل الموارد إلى قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة.
وتفترض هذه الرؤية أن التنمية ليست نتيجة تلقائية للإنفاق العام أو ارتفاع الإيرادات النفطية، بل هي نتاج:
-مؤسسات فعالة.
-قواعد حوكمة مستقرة.
-أسواق تنافسية
-ودولة قادرة على تنظيم العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين.
وبذلك، فإن جوهر التحول المطلوب ليس ماليًا فقط ، بل تحول في فلسفة الدولة نفسها:
(من دولة موزعة للريع إلى دولة منتجة للقيمة)

ثانياً ـ الإطار النظري للرؤية:
ترتكز رؤية العراق 2050 على مدخلين نظريين رئيسيين في الاقتصاد السياسي:
نظرية الدولة الريعية (Rentier State Theory)
تفسر هذه النظرية طبيعة الاقتصاديات التي تعتمد على الإيرادات الخارجية—وخاصة النفط—كمصدر رئيس للدخل العام، دون اعتماد كبير على الإنتاج المحلي أو الضرائب.
ففي الحالة العراقية، يؤدي هذا النموذج إلى مجموعة من النتائج البنيوية:
-انفصال الدولة عن المجتمع اقتصاديًا.
حيث لا تعتمد الدولة على الضرائب ، مما يضعف علاقة المساءلة بين المواطن والدولة.
-تضخم الوظيفة التوزيعية للدولة.
فبدلًا من الدولة المنتجة، تتحول الدولة إلى موزع للدخل الريعي عبر الرواتب والدعم.
-ضعف الحوافز للإصلاح المؤسسي.
كون الإيرادات الريعية تقلل الضغط لتحسين الكفاءة الضريبية والإنتاجية.
-هشاشة الاستقرار المالي.
نتيجة ارتباط الموازنة بتقلبات أسعار النفط العالمية.

وعليه، فإن أحد الأهداف المركزية للرؤية هو تفكيك آثار الاقتصاد الريعي تدريجيًا عبر تنويع الإيرادات وبناء اقتصاد إنتاجي الاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics)
يركز هذا المدخل على أن أداء الاقتصاد لا يتحدد بالموارد فقط، بل بجودة المؤسسات والقواعد المنظمة للسلوك الاقتصادي.

وعلى فق هذا الإطار، فإن "اقتصاديات الهدر" في العراق ليست خللًا فنيًا، بل هي نتيجة:

-ضعف حقوق الملكية الاقتصادية.
-قصور في تطبيق القانون.
-ضعف الحوكمة والشفافية.
-ارتفاع تكاليف المعاملات.(Transaction Costs)
-تداخل السياسة مع الاقتصاد.
ومن ثم ، فإن تحسين الأداء الاقتصادي لا يتحقق فقط عبر زيادة الإنفاق أو الاستثمار، بل عبر:
-إصلاح المؤسسات.
-تقليل عدم اليقين القانوني.
-رفع كفاءة الإدارة العامة.
-وتعزيز قابلية التنبؤ بالسياسات الاقتصادية.

ثالثًا: التكامل بين الإطر النظرية للرؤية.

تقوم رؤية العراق 2050 على دمج النظريتين في إطار واحد:
-فالنظرية الريعية تفسر مصدر الاختلال (هو الاعتماد على النفط).
-تفسّر نظرية المؤسسات استمرار الهدر وضعف الأداء ، لتوضح ان جوهر المشكلة هو ليس في قلة الموارد في "قلة الموارد"بل في
-ضعف تحويل الريع إلى مؤسسات إنتاج، وضعف تحويل المؤسسات إلى أدوات خلق قيمة.
وبناءً على ذلك، تفترض رؤية العراق 2050 أن:
-التحول الاقتصادي لا يمكن تحقيقه دون تحول مؤسسي عميق.
-تقليل الاعتماد على النفط شرط لكنه غير كافٍ.
-الحوكمة هي المتغير الحاسم في كفاءة الاقتصاد.
-الهدر ليس عرضًا ماليًا بل نتيجة بنية سياسية –اقتصادية
-الدولة يجب أن تنتقل من "موزع للموارد" إلى "منظم للإنتاج "

الاستنتاجات.

ينبثق من هذا الإطار أن أهداف رؤية العراق 2050 ليست تقنية فقط، بل هي:
-إعادة تعريف دور الدولة.
-إعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة.
-تحويل الاقتصاد من ريعي إلى إنتاجي.
-تقليل الهدر المؤسسي والمالي.
-بناء نظام اقتصادي قائم على الكفاءة وليس التوزيع، قوامه اعتماد مبدأ السوق الاجتماعي عبر الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ، ويقر النظام الاقتصادي بقانون ملزم التنفيذ .

اهم المراجع الأساسية

1. Marx, K. (1867). Capital: A Critique of Political Economy, Volume I. Hamburg: Otto Meissner Verlag.
2. Veblen, T. (1899). The Theory of the Leisure Class. New York: Macmillan.
3. Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan.
4. Friedman, M. (1962). Capitalism and Freedom. Chicago: University of Chicago Press.
5. Blaug, M. (1997). Economic Theory in Retrospect (5th ed.). Cambridge University Press.
6. Heilbroner, R. L. (1999). The Worldly Philosophers (7th ed.). New York: Simon & Schuster.
7. Schumpeter, J. A. (1954). History of Economic Analysis.

لإسناد القسم السابق أكاديمياً، يُفضل الاعتماد على المصادر الأصلية (Primary Sources) لكل نظرية، مع عدد من المراجع الثانوية المعتمدة في الفكر الاقتصادي والمؤسسي.

أولاً: مصادر نظرية الخيار العام(Public Choice Theory)

• The Calculus of Consent، تأليف James M. Buchanan وGordon Tullock، University of Michigan Press، 1962.
• The Limits of Liberty، تأليفJames M. Buchanan ، University of Chicago Press، 1975.
• Public Choice III، تأليف.Dennis C. Mueller

ثانياً: مصادر نظرية الكفاءة(X-Efficiency Theory) X

• Beyond Economic Man، تأليف.Harvey Leibenstein
• Leibenstein, H. (1966). “Allocative Efficiency vs. X-Efficiency”. American Economic Review, 56(3), 392–415.

ثالثاً: مصادر نظرية مرض التكلفة(Baumol Cost Disease)

• Performing Arts: The Economic Dilemma، تأليف William J. Baumol و William G. Bowen.
• The Cost Disease، تأليف.William J. Baumol

رابعاً: مصادر الاقتصاد المؤسسي الجديد(Douglass North)

• Institutions, Institutional Change and Economic Performance تأليف Douglass C. North.
• Understanding the Process of Economic Change تأليف Douglass C. North.
• North, D. C., & Thomas, R. P. (1973). The Rise of the Western World: A New Economic History.

خامساً: مصادر نظرية تكاليف المعاملات(Transaction Cost Economics)
• Coase, R. H. (1937). "The Nature of the Firm". Economica, 4(16), 386–405.
• Coase, R. H. (1960). "The Problem of Social Cost". Journal of Law and Economics, 3, 1–44.
• Markets and Hierarchies تأليف Oliver E. Williamson.
• The Economic Institutions of Capitalism تأليف Oliver E. Williamson.

سادساً: مصادر نظرية الوكالة(Agency Theory)
• Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure". Journal of Financial Economics, 3(4), 305–360.
• Principals and Agents تحرير John W. Pratt و Richard J. Zeckhauser.

سابعاً: مصادر نظرية البحث عن الريع(Rent-Seeking)
• Tullock, G. (1967). "The Welfare Costs of Tariffs, Monopolies and Theft". Western Economic Journal, 5(3), 224–232.
• Krueger, A. O. (1974). "The Political Economy of the Rent-Seeking Society". American Economic Review, 64(3), 291–303.
• Toward a Theory of the Rent-Seeking Society تحرير James M. Buchanan و Robert D. Tollisonو Gordon Tullock.

مراجع داعمة لبناء الإطار النظري
• Economic Theory in Retrospect.
• The Worldly Philosophers.
• A History of Economic Thought.
• An Introduction to Institutional Economics.
• Institutional Economics.

North, D. C. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge University Press.

Williamson, O. E. (1985). The economic institutions of capitalism. Free Press.

Leibenstein, H. (1966). Allocative efficiency vs. X-efficiency. American Economic

Review, 56(3), 392–415.

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, 3(4), 305–360.

Krueger, A. O. (1974). The political economy of the rent-seeking society. American Economic Review, 64(3), 291–303.

الدكتور عقيل الخزعلي-التحليل الاسترشادي لمقترح الرؤية الوطنية الاستراتيجية: العراق 2050 -نحو التنمية والمستقبل

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600